

منظمة اليونيدو وإعادة الإعمار

UNIDO and Reconstruction

الدكتورة: كريمة خنوسي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

k.khenoussi@univ-dbk.m.dz

الملخص:

تعتبر النزاعات المسلحة من الحالات التي تدمر اقتصاد الدولة أو الدول محل العمليات العسكرية والاعتداء، قد يصل في بعض الأحيان إلى الدمار الشامل مما يسبب انهيار القدرات المعيشية للأشخاص، والصعوبة الكبيرة للعودة إلى الحياة الاجتماعية؛ وعلى هذا يعد إعادة الإعمار من المسائل المهمة التي يعبر لها القانون الدولي أهمية كبيرة لأن من شأنه التأثير على السلم والأمن الدوليين، بسبب النتائج التي يمكن أن ينتج عنها في حالة عدم القيام بذلك.

مما يدفع إلى طرح الإشكالية المتعلقة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في عملية إعادة الإعمار بالخصوص منظمة اليونيدو؟
الكلمات المفتاحية: المنظمات؛ الدولية؛ إعادة: الإعمار.

Abstract :

Armed conflicts are among the situations that destroy the economy of the state or the countries that are the subject of military operations and aggression. It may sometimes reach mass destruction, causing the collapse of the people's livelihood capabilities and the great difficulty of returning to social life Accordingly, reconstruction is one of the important issues that international law attaches great importance to, because it would affect international peace and security, because of the consequences that may result from it if not doing.

so Which prompts to raise the problem related to the role that international organizations can play in the reconstruction process, especially the UNIDO organization?

Keywords: Organizations; International; Reconstruction.

مقدمة:

تعد النزاعات المسلحة من الظروف المدمرة لاقتصاد الدولة المعرضة للعمليات العسكرية، فقد يصل الأمر في بعض الأحيان -خاصة إذا طالت مدة النزاع- إلى الدمار الشامل مما يسبب انهيار القدرات المعيشية للأشخاص، والصعوبة الكبيرة للعودة إلى الحياة الاجتماعية؛ وعلى هذا يعد إعادة الإعمار من المسائل المهمة التي يعير لها القانون الدولي أهمية كبيرة باعتباره من المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، نظرا للنتائج التي يمكن أن ينجر عنها في حالة عدم القيام بذلك.

وعلى هذا اهتمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو (UNIDO) بهذا الموضوع باعتبارها وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة -مقرها فيينا- هدفها الرئيسي هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتعزيز التعاون الصناعي الدولي.

وهي بذلك تعمل على تحقيق أهداف التنمية للألفية من أجل تحسين نوعية حياة الفقراء في العالم عبر بناء القدرات التجارية، والتي تلعب فيها مشاريع العناقيد الصناعية دورا مهما كأحد الآليات الدولية والوطنية لتشجيع وترقية الاقتصاد الوطني للدول.

وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهمية التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وإقامة البنية الأساسية اللازمة له من أجل القضاء على الفقر، وبذلك يمكن للمجمعات الصناعية أن تسهم في التغلب على القيود التي تواجهها البلدان النامية في سعيها إلى التصنيع، بما في ذلك العقبات المتعلقة بإمكانية الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والتمويل، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج والمعاملات بسبب الافتقار إلى البنية التحتية وضعف المؤسسات، كما تتيح المجمعات الصناعية فرصا للتصنيع المستدام والشامل للجميع في المدن.

وهنا يمكن أن تكون مشاريع العناقيد الصناعية من الآليات الاقتصادية التي قد تلعب دور محوري في إعادة إحياء الاقتصاد الداخلي للدول المتضررة من النزاعات المسلحة، وهنا يمكن لمنظمة اليونيدو أن تلعب دورا محوريا في هذا المجال.

وعلى هذا نطرح الإشكالية المتعلقة: كيف يمكن لمنظمة اليونيدو أن تلعب دورا محوريا في إعادة الاعمار للدول التي تخرج من النزاعات المسلحة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظواهر الاجتماعية والحالات المرافقة لها، والتحليلي من خلال دراسة مختلف النصوص القانونية ذات الصلة؛ وختمنا بحثنا هذا بخاتمة وضعنا فيها أهم نقاط القوة والضعف ومختلف الاقتراحات التي رأيناها مناسبة وضرورية.

1- الإطار المفاهيمي لإعادة الاعمار

1-1 التعريف بمصطلح إعادة الاعمار

يعتبر موضوع إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاع المسلح من المواضيع الآنية، كونه تزامن وظهور جيل جديد من النزاعات المسلحة غزى النسق الدولي بصورة كبيرة، ففي أثناء العمليات العسكرية يكون توفير المساعدات الغذائية الإنسانية الأساسية، والمأوى والخدمات الطبية أولويات بالنسبة لكل من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية أمرا أساسيا، إذ تشير توقيع اتفاقية السلام على النهاية الرسمية للحرب وإشارات بداية لمرحلة أخرى تمثل ما بعد النزاع المسلح أي إعادة الاعمار.

حيث تقوم وكالات بالعمل مع الحكومات الوطنية من أجل إدارة وصرف معظم الأموال لإعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان؛ لكن هذا الانتقال من الحرب إلى السلم ليس أمرا هينا أو سلسا كما يبدو ظاهريا.

ففي أكثر الأحيان تكون الإغاثة في حالات الطوارئ وأعمال إعادة التأهيل والمساعدة الإنمائية، صعبة التحقيق والتعایش حيث يتحول التركيز من الإغاثة الطارئة إلى المساعدات على المدى الطويل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ هناك نطاق فهم واسع ومعمد لفكرة إعادة الاعمار، كونه عملية بناء اجتماعي واقتصادي وسياسي وحتى ثقافي لما بعد النزاع المسلح، فهو لا يتم على الفور وكثيرا ما يعرف باسم الانتقال التدريجي والذي لا يكون فقط مفتاحا لمنع تجدد الصراع، بل يعتبر أيضا خطوة حاسمة نحو التنمية الطويلة الأجل.¹

ويقصد بإعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات هو "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى: تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والجيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام.

ويشتمل نطاق تلك الأنشطة على ستة عناصر دالة هي: الأمن، والمساعدات الانسانية الطارئة، ونظام الحكم السياسي السليم والتحول، والعملية الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإعمار والتنمية، وحقوق الانسان والعدالة والمصالحة، والمساواة بين الجنسين².

وقد عرفه الملحق التابع لهيئة الأمم المتحدة لأجندة السلم الدولية إعادة الإعمار على أنه "عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام ولدفع الشعور بالثقة والرفاهية بين الناس، من خلال إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقا واستعادة النظام وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن ومراقبة الانتخابات، وجهود الدفع إلى حماية حقوق الانسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة في العملية السياسية من طرف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة"³.

وقد اتسع نطاق وأبعاد هذا التعريف، حيث يجري الآن أن تتعدى العملية بمجرد التسمية المرتبطة ببناء السلام، من خلال إقامة البرامج والترويج لثقافة السلام الإيجابي، إذ يمكن استخدام هذا المصطلح لوصف مجموعة متنوعة من الأنشطة والبرامج المتضمنة في استراتيجية شاملة لفترة ما بعد النزاع المسلح، بالإضافة إلى احتوائه حتى على الطريقة التي تنفذ بمعاهدة الاستراتيجيات المبدولة، إضافة إلى إدراج مجموعة من الأنشطة ذات مستويات عالية من الاحترافية والتي تسير تحت لواء الجهات الفاعلة في بناء السلام.

كما يعرفه البنك الدولي على أنه "تقديم الدعم لعملية التحول من الصراع إلى السلام من خلال إعادة بناء البلد اجتماعيا واقتصاديا"⁴.

2-1 مفهوم استراتيجيات إعادة الإعمار

إن عملية إعادة الإعمار عملية شاقة ومعقدة، فقد جرت العادة أن يكون هناك طرفان رئيسيان يتبنيان معا ويتعاونان في إعمار وتنمية المناطق المتضررة، أحدهما طرف

داخلي والثاني طرف خارجي؛ فأما الأطراف الداخلية الفاعلة والتي يشار إليها عموماً على أنها (أصحاب المصلحة)، فهي إما أن تستند إلى المشهد الاجتماعي للبلدان في مرحلة ما قبل النزاع المسلح - الأحزاب السياسية، العشائر، الجمعيات - أو باعتبارها عناصر في مراحل النزاع المسلح كالمليشيات، والشبكات الإجرامية وهذه الأدوار قد تكون مساعدة أو معرقة للسياسة العامة، بحسب معتقدات ومصالح وتوجهات كل طرف من تلك الأطراف.

وفيما يتعلق بالأطراف الخارجية لإعادة الإعمار كالدول التي تقدم الدعم الثنائي وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والبنوك والشركات الدولية؛ فالقاعدة هي المشاركة الدولية للأطراف الخارجية تأتي نتيجة لعاملين رئيسيين: الأول متعلق بمطالب تمويل سياسات إعادة الإعمار التي لا يمكن تلبيتها من جانب السلطات السياسية المحلية التي تفتقر عادة إلى وجود قاعدة إيرادات لدعم الانفاق على إعادة الإعمار؛ أما النقطة الثانية فتتمثل في الاستثمارات السياسية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية التي تراهن على وقف النزاع المسلح.

وترتكز أي استراتيجية لإعادة الإعمار بعد النزاعات المسلحة على أربعة مبادئ تعتبر بمثابة محددات لها، وتعمل على توجيهها والتي تتمثل في:

وقائية؛ بحيث لا يكتفي بوضع الخطط المعالجة لآثار النزاع المسلح فقط، بل تتعدى ذلك عبر وضع الخطط لتجنب نشوب نزاع مرة أخرى من خلال اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة. شاملة؛ أين تعالج جميع الآثار الناتجة عن النزاع المسلح، وذلك على مختلف المستويات والعناصر بالتوازي، سواء كانت اجتماعية ثقافية اقتصادية اجتماعية. تندمج ضمن خطط التطوير؛ فتكون تلك الاستراتيجية جزء من خطط التنمية والتطوير الحضري.

الاستدامة؛ إذ تسعى استراتيجية الإعمار على تحقيق الاستدامة، عبر إعادة إدارة عجلة الحياة واستمراريتها بذاتها، وتعمل على تقوية المجتمع على مواجهة النزاع المسلح وعدم تكراره.

المرونة؛ بمعنى أن تكون استراتيجية إعادة الإعمار قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.⁵

وتمر استراتيجية إعادة الإعمار عبر مرحلتين أساسيتين وهما:

أ-المرحلة الانتقالية: ويتم الشروع في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع المسلح بعد مرحلة الطوارئ والإغاثة، ومع ذلك يتم القيام بها في بعض المجالات التنفيذية في وقت واحد وفي معظم الحالات إن تنفيذ أنشطة الطوارئ والإغاثة بشكل صحيح، فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان خطة تنفيذ في المستقبل من أجل إعادة الإعمار.

ومن ناحية أخرى يجب أن توضع خطط مستبقة لأنشطة إعادة الإعمار لتنسجم مع أنشطة حالات الطوارئ والإغاثة، والأنشطة التي توقفت عندها أو من أجل الاستعداد للتحول بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية بين مرحلة الطوارئ ومرحلة إعادة البناء، وعليه فهي عملية معقدة جدا.⁶

وعليه فالفترة الانتقالية بالنظر لطبيعتها فترة غير مستقرة، ففكرة عدم وجود اتفاق سلام إضافة إلى العنف المنتشر بالبلاد مع عدم الإعلان عن حكومة فاعلة نحو وضع خطة للتنفيذ مع شريك موثوق به، كلها تعد أمثلة عن الأسباب الأكثر شيوعا والتي قد تعيق تحقيق الاستقرار؛ ونظرا لكون هذا الوضع الانتقالي فريدا من نوعه فإنه يجب الاستجابة للمشاكل الناشئة خلاله بطريقة مناسبة، خاصة لما يتعلق الأمر بالتنسيق والتعاون بين الأطراف الفاعلة.

حيث تحتاج المساعدات الإنسانية والجهات الفاعلة في التنمية إلى التعاون على مستوى واحد من أجل ضمان انتقال مستدام، وإيجاد توازن بين تخفيض في المساعدات الإنسانية ورفع مستوى التنمية، كما تظهر مشكلة مشتركة أخرى تتمثل في بعض المساعدات للبلدان المعنية، والتي كثيرا ما يجري سحبها في وقت مبكر جدا بعد الحاجة، كما أن أحد الجوانب الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار أنه من أجل تحقيق التوازن بين المساعدات وإنشاء الحكومة بالبلد المعني، وجب ضرورة عدم الاستمرار في تقديم المساعدات الدولية عندما تظهر الحكومة قدرتها على حسن السير.⁷

ومن جهة أخرى، فإن السحب في وقت مبكر للمساعدات المالية من قبل الوكالات الإنسانية والصناديق والمشاريع التي تسهر على ضمان الانتقال، يمكن أن يتسبب في تراجع من الانتقال إلى الانتكاس والعودة إلى العنف والنزاع المسلح.

ب-مرحلة إعادة البناء؛ تتطلب إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها النزاعات المسلحة تخطيطا دقيقا، حيث يجب أن يأخذ تاريخ وثقافة هذه الأمم بعين الاعتبار خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى فهم تأثير الأنشطة الدولية الذي يمكن أن تمس هياكل السلطة في المنطقة.

وتعتمد عملية الانتعاش الاقتصادي على نجاح هذه المرحلة الانتقالية، وعلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي واستعادة الموارد الخارجية بحيث تشمل تهيئة الظروف اللازمة لاستمرار التبادل التجاري والادخار، الاستثمارات المحلية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح المؤسسات المالية واستعادة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة.

ومن الآليات المهمة لإنجاح عملية إعادة الإعمار هي تقديم المساعدة للسكان المتضررين من النزاع المسلح، من خلال إعادة إدماج المشردين وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين، واستعادة فرص العمل ودعم الفئات الضعيفة، مع التركيز على الأنشطة الأخرى ذات الصلة ببرامج مكافحة الألغام المضادة للأفراد وإزالتها من البنى التحتية الأساسية، كجزء من تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة لدعم العودة إلى الحياة الطبيعية للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق.

وعليه فإن إعادة بناء البنية الأساسية التي دمرتها النزاعات المسلحة وتمكين الدولة من توفير احتياجاتها السكانية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والكهرباء وإعادة التشغيل والاقتصاد، وتوفير الرعاية الاجتماعية والحد من الفقر والتمكين من تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، هي الأهداف الرئيسية لإعادة بناء فعالة للدولة وإذا لم تتحقق يتم التشريد الجماعي للسكان، وبذلك انتشار الأوبئة والأزمات الإنسانية المعقدة.

ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا من خلال الحكم الرشيد الذي يتم تحت هذه الشروط، ويشمل توفير البنية التحتية الملائمة التي تنشط في عدة ميادين مثل: ترميم المدارس، نظم الرعاية الصحية والمؤسسات وشبكات الأمن الاجتماعي والنقل.

2-التعريف بمنظمة اليونيدو

1-2 نشأة ومهام منظمة اليونيدو

منظمة اليونيدو هي وكالة متخصصة من كالات الأمم المتحدة، تعمل على تشجيع التنمية الصناعية بهدف الحد من الفقر، وتحقيق عولة شاملة واستدامة بيئية.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة اليونيدو بموجب قرار رقم 2152 الذي أصدرته بتاريخ 17 نوفمبر 1966، لكي تضطلع بدور الرابط المركزي للأنشطة الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولدعم التنمية الصناعية والتعاون على نطاق دولي وإقليمي.⁸

وتعد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة من خلال اتفاقات، فبعضها كان موجودا قبل الحرب العالمية الأولى وبعضها كان متصلا برابطة الأمم المتحدة، في حين أن بعضها أنشأت نشوء متزامنا مع تأسيس الأمم المتحدة، أو أن الأمم المتحدة هي نفسها التي أنشأتها، أما بعضها الآخر فأنشأتها الأمم المتحدة عند ظهور حاجات تتطلب ذلك، وهذا هو الحال بالنسبة لمنظمة اليونيدو التي أنشأت في عام 1966، حيث رشح الأمين العام للأمم المتحدة إبراهيم حلي عبد الرحمان (مصر) ليكون أول مدير تنفيذي لليونيدو.

وفي عام 1975 أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3362 (د-7) توصية المؤتمر بتحويل اليونيدو إلى وكالة متخصصة يتولى المدير التنفيذي الجديد عبد الرحمان خان (الجزائر) مهام منصبه؛⁹ وفي عام 1979 اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة حول "إنشاء اليونيدو كوكالة متخصصة" في دورته الثانية في فيينا، الدستور الجديد. وفي عام 1985 وبعد سلسلة من المشاورات بين الدول الأعضاء التي صدقت على دستور اليونيدو أو قبلته أو وافقت عليه، دخل الدستور حيز النفاذ في 21 جوان واجتمعت الدورة الأولى للمؤتمر العام لليونيدو كوكالة متخصصة في شهر أوت وانتخب دومينغو إل-سيازون جونيور (الفلبين) مديرا عاما لها.

وفي عام 1993، شهد ذلك العام مزيدا من إعادة هيكلة منظمة اليونيدو، وذلك عبر التركيز على الخدمات الموجهة لتنمية القطاع الخاص، وتم انتخاب موريسيو دي ماريا إي كامبوس (المكسيك) مديرا عاما؛ وأما في عام 1997 تبنت الدول الأعضاء خطة عمل لدور اليونيدو ووظائفها في المستقبل تمهيدا للقيام بإصلاح شامل، والغرض من ذلك هو تمكين اليونيدو من الاستجابة بشكل أفضل للبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وعينت الدورة السابعة للمؤتمر العام كارلوس ماغارينيوس (الأرجنتين) مديرا عاما. وفي عام 2000 أشادت

الدول الأعضاء التي حضرت مؤتمر الألفية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بإصلاح اليونيدو، باعتباره نجاحا باهرا كما أشاد بجهود تلك المنظمة في زيادة القدرة التنافسية الصناعية للبلدان المتعاملة معها.

وفي عام 2001، تعدل منظمة اليونيدو برامجها على ضوء أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛ وفي 2003 اعتمدت منظمة اليونيدو استراتيجية مؤسسية جديدة تقوم على فرضية أن تعزيز الإنتاجية يكون مدفوعا بالمهارات المحسنة والمعرفة المتزايدة والتكنولوجيا المتطورة، ومن نشأته أن يلعب دورا حاسما في تعزيز النمو الأسرع. وبهذا تطورت أولويات منظمة اليونيدو، وبرامج عملها مع التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الأعوام التي تلت تأسيسها، وبعد أن تبنت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000، وجهت المنظمة مشاريعها لتلائم هذا التوجه.

ويعد الهدف العام الذي تسعى إليها منظمة اليونيدو هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي، بالإضافة إلى علاج الأسباب الجذرية للفقر وشح كامل إمكانات قطاع الصناعة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في سبيل تحقيق المتطلبات الرئيسية لهذه الاستراتيجية، وذلك عبر تقديم التعاون الفني والخدمات الاستشارات التحليلية والبحثية والسياسية، بالإضافة إلى تحديد المعايير والالتزام بها ومن أجل ذلك يتم عقد الاجتماعات لتبادل المعرفة، والتعارف والتعاون الصناعي.¹⁰

وعلى هذا تركز المنظمة في عملها على ثلاث نقاط أساسية من أجل بلوغ أهدافها: النقطة الأولى: المتمثلة في مكافحة الفقر ومحاولة الحد منه: وذلك عبر التشجيع على القيام بالمشاريع الإنتاجية، حيث تعمل على مساعدة الفقراء وتأهيلهم لكسب أرزاقهم عبر مشاريع إنتاجية تدر عليهم دخلا، كما تقدم المشورة في مجال السياسة الصناعية وتنمية الأعمال وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة، والمساعدة في نقل التكنولوجيا وتوفير الطاقة للأغراض الانتاجية في القرى والأرياف.¹¹

أما النقطة الثانية: فتتمثل في تعزيز القدرات الجارية: وذلك بمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الفرص التجارية التي تقدمها الأسواق العالمية، عبر تعزيز قدراتها على الولوج

إلى هذه الأسواق وتوفير لهم المشورة والمساعدة التقنية لتأهيل مقاولات تلك البلدان لرفع القدرة التنافسية لمنتجاتها وقابليتها للتصدير، وجعلها ملائمة للمعايير التجارية والتقنية والصحة المعمول بها دولياً.

ويكون ذلك عبر:

- 1- تحليل أسباب رفض السلع على الحدود ونشر النتائج في تقارير الامتثال لمعايير التجارة، التي تعالج العراقيل الخانقة بهدف دفع عجلة تسيير التجارة.
- 2- دعم تطوير نظام سليم لإدارة المخاطر على المستوى القطري، عن طريق مساعدة الأطراف المعنية على التقيد باللوائح الفنية بهدف تعزيز شفافية إجراءات التجارة.
- 3- مساعدة كيانات الفحص والتفتيش، والاعتماد في الحصول على شهادات الاعتماد معترف بها دولياً، مما يمكنها من تقديم خدماتها إلى العملاء بأسعار تنافسية حيث يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة الإنتاج على الشركات المحلية، ويحد من حالات التأخير على الحدود.
- 4- تعزيز نقاط الاستعلام لدى المنظمة بشأن الحواجز التقنية للتجارة، وكذا التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والإبقاء على نشاطها في جميع أرجاء المناطق النامية عن طريق تغذيتها بمعلومات جديدة حول متطلبات اتفاقية تسيير التجارة، وإتاحة وصول الأطراف المنخرطة بالأنشطة التجارية إلى قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة.
- 5- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية التغلب على المشكلات ذات الصلة بالحواجز التقنية للتجارة، عن طريق معالجة أي مطلب من متطلبات الجودة ضمن سلسلة قيمة معينة، ومن شأن هذا الإجراء الحد من المسافة الاقتصادية التي تقطعها السلع للوصول إلى أسواقها.

والنقطة الثالثة؛ فتتمثل في حماية البيئة وعلاقتها باستعمال الطاقة: في هذا الإطار تدعم المنظمة تبني أنماط انتاج واستهلاك مستدامة في البلدان النامية، بتوفير خدمات تهدف لتحسين الاستخدام الرشيد للطاقة في قطاع الصناعة مثلاً، وتعمل على مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية دون إهمال حماية البيئة. وبذلك تسعى المنظمة التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة من أجل تجسيد أهداف ومخططات هذه الأخيرة ضمن أعمال الألفية لغاية 2030 وذلك من خلال:¹²

-تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان ذات الاقتصاد النامي، أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

-تسخير القوى المشتركة للحكومات والقطاع الخاص، لتشجيع الإنتاج الصناعي القادر على المنافسة، وتعمل على إقامة شراكات صناعية دولية، دائما مع احترام البيئة.

-تشجيع التنمية الصناعية المنصفة اجتماعيا، والسليمة للبيئة.

-تحليل الاتجاهات ونشر المعلومات وتنسيق الأنشطة في تنميتها الصناعية.

-يوفر التعاون التقني للدول النامية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة من أجل التصنيع في قطاعاتها التعاونية العامة والخاصة.

2-2 هياكل منظمة اليونيدو

تضم منظمة اليونيدو هيئتين رئاستين، وعدة مكاتب؛

1-الهيئة الأولى؛ المؤتمر العام ينتسب إلى المنظمة 175 دولة عضوا يشكلون ما يعرف بالمؤتمر العام، وهو أعلى هيئة في المنظمة، ويجتمع كل سنتين لتحديد التوجهات الكبرى لسياسات المنظمة وللمصادقة على ميزانيتها، وبرنامج عملها كما يجتمع كل أربع سنوات لانتخاب المدير العام للمنظمة.

وفي هذا الإطار يشجع المؤتمر العام الطابع الديناميكي للقضايا الإنمائية الدولية، وضرورة تكيف اليونيدو مع الاحتياجات المتغيرة للتنمية الصناعية في البلدان النامية وذات الاقتصادات الانتقالية. كاستحداث المزيد من الأنشطة الأنظف، ودور المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابعة لليونيدو واليونيب، والتركيز على أنشطة معالجة النفايات الصناعية ومكافحة التلوث.

بالإضافة إلى المساعدة على سياسات تقليل غازات الاحتباس الحراري، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وموارد الطاقة المتجددة والبديلة.¹³

2-الهيئة الثانية؛ مجلس التنمية الصناعية: يضم 53 عضوا يتم انتخابهم مدة أربع سنوات، تتناوب الدول الأعضاء جميعها على عضوية المجلس، ومهمته متابعة تنفيذ برنامج العمل والميزانية التي تعدها لجنة تابعة وهي " لجنة البرنامج والميزانية" التي يبلغ عدد أعضائها 27 دولة عضوا.

وتتم إدارة العمل التنفيذي والاجرائي للمنظمة بإشراف مدير عام ينتخبه المؤتمر العام وبتوصية من المجلس، ومدة عمله أربع سنوات ويتولى هذا المنصب الصيني (لي يونغ) منذ تعيينه في جوان 2013؛ ويمنح مجلس التنمية الصناعية الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية، وفقا للمعايير والتوجهات الموضوعية.

ومن أمثلة عمل مجلس المنظمة، ذلك الدعم المقدم من أجل النهوض بصناعة المستحضرات الصيدلانية المحلية في البلدان النامية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمنتجات الصحية الأساسية¹⁴.

ومنذ عام 2006 دأبت اليونيدو عبر مجلسها بتمويل ألمانيا على إسداء المشورة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات في إطار مشروع عالمي هادف إلى تعزيز الإنتاج المحلي للعقاقير الجينية الأساسية في البلدان النامية، وانصب التركيز بشكل خاص على ترويج المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية والاستثمار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة¹⁵ بالإضافة إلى ذلك الدعم الذي قدمه المجلس في الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية، اللتين اعتمدتهما جمعية الصحة العالمية في دورتها 60 في ماي 2008.¹⁶

3-الأقسام والمكاتب: وتبع المدير العام مجموعة من الأقسام للقيام بمهامه وهي:

-قسم إعداد البرامج والتعاون التقني.

-قسم السياسة الصناعية والعلاقات الخارجية.

-قسم دعم البرامج والإدارة العامة.

-قسم الموظفين.

أما عن المكاتب فتشمل المنظمة على مجموعة نذكرها:

-مكتب التخطيط الاستراتيجي.

-مكتب التنسيق ومراقبة الجودة.

-مكتب الشؤون القانونية.

-مكتب التقويم المستقل.

-مكتب الرقابة الداخلية.

-مكتب المستشار الخاص.

كما أن للمنظمة مكاتب كثيرة في دول العالم، بخلاف مكاتب جنيف ونيويورك اللذين يعنيان بالاتصالات مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

3- دور منظمة اليونيدو في إعادة الإعمار

1-3 إعادة الاعمار عبر دعم مشاريع العناقيد الصناعية

إن إعادة الإعمار من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه كل من الدول التي تأثرت بالنزاع المسلح والمجتمع الدولي بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكما أسلفنا ذكره فإن للمنظمات الدولية الدور الكبير في هذا الهدف الإنساني، ومن بينها منظمة اليونيدو والتي تعتمد على العناقيد الصناعية كأحد الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما سنتناوله في هذه النقطة.

وتعرف العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية محلية إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية؛¹⁷ ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر التسلسلية المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالبا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين، والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

وربما كان أحد أهم عوامل نجاح العناقيد؛ في كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر إيجابا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي، حيث أنه وكما اتجهت الصناعات الداعمة والمترتبة إلى انتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة عالميا.¹⁸

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقا قد يكون الشكل الأكثر نضجا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقودا محتملا، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية؛ فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقودا ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

ومن خصائص العناقيد الصناعية؛

-التجمع الجغرافي؛ لشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية، أيضا شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.¹⁹

-قدرتها على إيجاد موردين محليين؛ لمدخلات الإنتاج بتكاليف أقل نسبيا من استيرادها مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو انتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة.

-تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود؛ وذلك بغية تحقيق النمو والاستقرار المتواصل، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بغية رفع كفاءتها الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.²⁰

2-3 آثار دعم مشاريع العناقيد الصناعية على إعادة الاعمار

لقد أصبحت المجتمعات الخارجة من الصراع تزيد في الضغط والقلق على العديد من المناحين الدوليين؛ لأن هناك وعي بأن النزاع المسلح قد شارف على النهاية وبداية فترة السلم المستدام، والتي لا تعتبر بالسهلة نتيجة ما يصابها من ظواهر الفقر المدقع والتجاذبات العرقية والسياسية أو التناحر الطائفي، وانتشار الأسلحة وعدم توفر

الحكومات القائمة على البنية الأساسية والتي تشكل كلها تهديدات هائلة إذ يمكن أن تؤدي بسهولة إلى إعادة النزاع المسلح.

وفي نفس الوقت وعلى الرغم من هذه التحديات الجمة، فإن فترة ما بعد النزاع المسلح هي أيضاً فترة الأمل والفرص المقبلة بعد سنوات وحتى عقود من القتال وحتى وإن كان الوقت موجزاً، فعندما تكون المواد المالية والتقنية متاحة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح وتشكيل مستقبل أمة، فإن الأمر سيكون أقل صعوبة.

فعلى الصعيد الدولي هناك اعتراف أنه في كثير من حالات "كسب السلام" يشكل تحدياً أكبر من "كسب النزاع المسلح"، وأن بناء الدولة هو عملية معقدة وطويلة الأجل، وهناك تفاهم أيضاً أنه لا توجد مؤسسة واحدة يمكن أن تعالج كل المسائل المتعلقة ببناء السلام، وهو ما دفع إلى تضافر جهود عدد كبير من الفواعل من أجل إيجاد صيغة إيجابية لعملية إعادة الإعمار.

ومن ذلك ما قدمته منظمة اليونيدو في العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12 جوان 2006، حيث شاركت في شكل فعال في إجراء تقويم للوضع في فترة ما بعد الحرب في القطاع الزراعي الغذائي لمنطقة البقاع وجنوب لبنان، بحيث أعدت برنامجاً عن عملية النهوض المبكر لإعادة الإعمار الطويل الأمد في لبنان، مع التركيز على إعادة تأهيل القطاع الصناعي والأنشطة المنتجة بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وتضمن البرنامج: -اقتراح لدعم الصناعات الزراعية عبر برنامج "دعم الأوضاع المعيشية والنهوض الاقتصادي في المناطق اللبنانية التي تأثرت من جراء الحرب"، حيث تم عرض البرنامج على الصندوق الخاص بالنهوض بلبنان.

-تحضير برنامج لدعم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويرمي ذلك إلى تعزيز الأنشطة المتعلقة بتطوير المهارات التنظيمية لرجال الأعمال في لبنان.

ودأبت منظمة اليونيدو على اعتبار تنمية القطاع الخاص أداة رئيسية للحد من الفقر أثناء فترة إعادة الإعمار، وعلى توفير مجموعة من الخدمات المتصلة بذلك عبر تقديم الخدمات الاستشارية لتحسين بيئة العمل التجاري، وعلى تعزيز القدرات المحلية على تنظيم المشاريع وعلى تنمية تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلى ذلك تم تعزيز قدرات تنظيم المشاريع لدى النساء وسكان الأرياف ليشمل تنمية الموارد البشرية القادرة من أجل إرساء أساس لتنمية القطاع الخاص، حيث تم انشاء في السودان مراكز إعادة تأهيل من أجل التدريب المهني بحيث تشمل برامج لتنمية مهارات تنظيم المشاريع؛ وفي إفريقيا الشرقية والجنوبية أستهل في سنة 2008 إنشاء شبكة إقليمية لتنمية مهارات تنظيم المشاريع بين صفوف النساء، تشمل خمسة بلدان رائدة وما لا يقل عن عشر مؤسسات لدعم الأعمال التجارية، إضافة إلى ذلك شارك برنامج اليونيدو في تنظيم حوار بين الخبراء بشأن تمكين النساء اقتصاديا وتزويدهن بقدرات لتنظيم المشاريع.²¹

وقد قررت منظمة اليونيدو في 2010 تنفيذ مشروع في العراق ضمن التعاون التقني مع العراق لتطوير المناطق الصناعية، وزيادة حجم الاستثمارات في البلاد ووفقا لبيان الدائرة الإعلامية للأمم المتحدة، أن هذا التمويل يكون بالتعاون بين إيطاليا والبنك العالمي ونص المشروع على تطوير قدرات الحكومة العراقية في مجال التخطيط وتصميم المناطق الصناعية بشكل دائم، ما يستدعي خلق آلية للتعاون بين المؤسسات وبذلك احياء القطاع الخاص وإنعاش الاقتصاد المحلي، على أمل أن يؤدي ذلك التعاون على إقامة اقتصاد سوق قادر على المنافسة وخلق فرص العمل بفضل الخبرة الواسعة التي اكتسبتها منظمة التنمية الصناعية خلال سنوات طويلة.

وأطلقت منظمة اليونيدو مع منظمة الفاو والاتحاد الافريقي ومع العديد من الشركاء الآخرين، مبادرة تسريع توظيف الشباب في الزراعة والأعمال الزراعية في إفريقيا وذلك على هامش مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الافريقية؛ واستنادا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتهدف تلك المبادرة إلى تعزيز النظام الايكولوجي للأعمال من خلال توفير المزيد من فرص العمل للشباب الافريقي، وعلى هذا يتم التركيز على تقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات وتبادل المعرفة لمؤسسات الشباب عن طريق إعطاء الأولوية لسلاسل القيمة الزراعية، باعتبار الاستثمار الزراعي المسؤول لتنمية المناطق الريفية وتقليل التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي يعد أمرا أساسيا.

فعندما نتحدث عن إمكانات رأس المال البشري في إفريقيا فمن المتوقع أن تخلف الشركات الزراعية الإفريقية سوقا بقيمة 1 تريليون دولار بحلول 2030، وبالتالي فإن الزراعة والأعمال الزراعية لديها إمكانات لا تقدر بثمن، وأن أجندة 2063 لإفريقيا تتطلع إلى تحقيق رخاء متساو قائم على النمو الشامل والمستدام، مدفوعا بإمكانيات النساء والشباب على وجه الخصوص.²²

الخاتمة:

تهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى دعم جهود الدول الأعضاء فيها للتنمية الصناعية، فتقدم العون في مجال المعرفة والمواهب والمعلومات والتكنولوجيا بغية تشجيع الدوام الكامل، واقتصاد تنافسي وحماية البيئة وترتكز سياسة المنظمة تجاه المجتمع المدني على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بالصناعة، ولقد أنشأت منظمة اليونيدو "برنامج شراكة تعهدية" من أجل تشجيع الشراكات مع الشركات الدولية المدعومة من الحكومات والمجتمع المدني.

إن رسم نموذج مفاهيمي ونظري لعملية إعادة الإعمار يلاقي نسبة وتباين كبيرين، كونه يتألف من مجموعة متنوعة من المجالات كالإقتصاد، العلوم السياسية، علم الاجتماع، علم النفس، ودراسات السلام والنزاع، وهو الأمر الذي يعكس الطبيعة متعددة التخصصات لكل من النظرية والممارسة لعملية إعادة الإعمار.

وتعتبر المنظمات الدولية وبعتراف دولي من أهم الأعمدة المشاركة في عملية إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاعات، حيث نجد أنها تتراوح خطط عملها بين استراتيجيات شاملة كالتي تقودها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، واستراتيجيات جزئية وهي التي تتولاها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من بينها منظمة اليونيدو.

على الرغم من أن تدخل منظمة اليونيدو لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع البرامج التي تعتمد على المواد المحلية كمصدر لها، مما يعطي الشعور بالسلام وجلب الأمل والأمان، لكن سرعان ما تبدأ في التباطؤ أو تتوقف كلياً عن القيام بأعمالها نتيجة افتقارها للسيولة اللازمة لمواصلة أعمالها، بالإضافة إلى عشوائية التنسيق بين الممولين المختلفين والتنسيق بين أجنداتهم المختلفة والتي لا تتوافق بالضرورة مع الأجندة الوطنية،

بل وقد تتعارض معها وتحديدا عندما يتزاحم التمويل الأجنبي مع محاولة فرض خبرات الممول ومساعداته التقنية والفنية وأجهزته.

وعليه نقترح بإعادة النظر في مسألة تمويل منظمة اليونيدو فيما يتعلق بموضوع إعادة الإعمار.

والنظر إلى أهمية إدراج جميع أطراف النزاع المسلح في الاستفادة من برامج المنظمة، كآلية لإعادة الإدماج والمساعدة في نشر التسامح.

مع ضرورة التأكيد على الصناعات التقليدية والحرفية كمصدر من مصادر التنوع الاقتصادي وتشجيع العناقيد الصناعية في هذا المجال كآلية لترقية المنتج الوطني للدول الخارجة من النزاعات المسلحة.

قائمة المصادر والمراجع

1-Documents ONU, A/RES/2152 (XXI), A/PV.1468, without vote, A/6508, United Nations Industrial Development Organization.

3-Documents ONU, A/RES/3362 (S-VII).

5-Documents ONU, IBD.46/23 le 1 octobre 2018.

6-اليونيدو، المؤتمر العام 18 لليونيدو، الصناعة 2030 –لنبتكر ونتواصل ونبني مستقبلا-، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019.

8-وثيقة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام، الدورة السابعة عشر، اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وثيقة رقم GC.17/8، 2017.

9-Documents ONU, GC.9/INF.4, le 11 décembre 2001.

10-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مجلس التنمية الصناعية، الدورة الثامنة والثلاثون، وثيقة الأمم المتحدة رقم IBD.38/15، 2010.

11-قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، الدورة الثالثة والستون، التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وثيقة رقم A/RES/63/231، 2009.

12-هيئة الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية القرار رقم EM/RC 56/R.7، 2009.

13-أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب – نموذج إقليم كوسوفو-، رسالة ماجستير، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.

14-الاتحاد الافريقي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، المجلس التنفيذي، الدورة العادية التسعة، بانجول، جامبيا، وثيقة رقم: (IX) EX.CL/274، 2006.

15-Boulcler, the new UN peace keeping building peace in world of conflicts after world, New York, 1994.

16-Michael W, building peace : challenge and strategies after civil war, NY, international peace academy, 1995.

18-معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011.

19-Paul F.Diehl, international peace keeping, baltimor, johns hopkins press, 1993.

20-Collier, breaking the conflict trap : civil war and development policy, oxford : oxford university press, 2003.

21-شوقي جباري، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، 2012.

22-زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 42، 2014.

23-وهيبة لبعل، العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، مذكرة الماستر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

24-مخلوفي عبد السلام، ترويج مفهوم العنقود الصناعي كآلية فاعلة لدعم وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -مع الإشارة لتجربة إيطاليا-، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية حول: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 03-04-05 ماي 2011.

26-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مجلس التنمية الصناعية، الدورة 35، تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2008-2011، وثيقة رقم: IDB.35/14، 2008.

29-اليونيدو، مجلس التنمية الصناعية، الدورة 47، التحديث السنوي بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لإفريقيا وثيقة رقم: IDB.47/12-PBC.35/12، 2019.

الهوامش:

¹. أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب -نموذج إقليم كوسوفو-، رسالة ماجستير، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012، ص4.

². الاتحاد الأفريقي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، المجلس التنفيذي، الدورة العادية التسعة، بانجول، جامبيا، 2006، ص6، وثيقة رقم: EX.CL/274 (IX).

³. Boulcler, the new UN peace keeping building peace in world of conflicts after world, New York, 1994, p35.

⁴. Michael W,(1995), building peace : challenge and strategies after civil war, NY, international peace academy, 1995, p22.

⁵. معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011، ص18.

⁶. Paul F.Diehl, international peace keeping, baltimor, johns hopkins press, 1993, p67.

⁷. Collier, breaking the conflict trap: civil war and development policy, oxford university press, 2003, p22.

⁸. Document ONU, A/RES/2152 (XXI), A/PV.1468, without vote, A/6508, united nations industrial development organization, 2004, p26.

⁹. Document ONU, A/RES/3362 (S-VII).

¹⁰. Document ONU, IBD.46/23, 2018, p4.

¹¹. المؤتمر العام 18 لليونيدو، الصناعة 2030 –لنبتكر ونتواصل ونبني مستقبلا-، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص10.

¹². وثيقة الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام، الدورة السابعة عشر، اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2017، ص2، وثيقة رقم GC.17/8.

¹³. Document ONU, GC.9/INF.4, le 11 décembre 2001, p12.

¹⁴. وثيقة الأمم المتحدة رقم IBD.38/15، 2010، ص06.

¹⁵. وثيقة رقم A/RES/63/231، 2009، ص17.

¹⁶. منظمة الصحة العالمية القرار رقم EM/RC 56/R.7، 2009، ص02.

¹⁷. شوقي جباري، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، 2012، ص3.

¹⁸. زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 42، 2014، ص64.

¹⁹. وهيبة لبعل، العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، مذكرة الماستر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص78.

²⁰. مخلوفي عبد السلام، (03-04-05 ماي 2011)، ترويج مفهوم العنقود الصناعي كآلية فاعلة لدعم وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –مع الإشارة لتجربة إيطاليا-، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المفاوضات حول: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص19.

²¹. وثيقة الأمم المتحدة رقم: IDB.35/14، 2008، ص04.

²². اليونيدو، وثيقة رقم: IDB.47/12-PBC.35/12، 2019، ص04.